السكان و التنمية "مفاهيم وأسس نظرية"

Population and development « concepts and theoretical foundations »

تاريخ الاستلام : 2019/09/21 ؛ **تاريخ القبول :** 2019/12/19

ملخص

يعتبر موضوع السكان والتنمية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار، وخاصة وأن دراسة هذا الموضوع تساهم في فهم العلاقة المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية والتنموية وهذا من خلال تحديد وتحليل أثار المتغيرات السكانية على العملية التنموية في شتى المجالات، وكل هذا يمكن المخططين وصناع القرار من اتخاذ قرارات مناسبة ووضع سياسات سكانية ملائمة تتماشى مع الأهداف التنموية.

من خلال هذا المقال نحاول التطرق إلى هذا الموضوع "السكان والتنمية" من خلال استعراض أهم المفاهيم والأسس النظرية للعلاقة بين السكان والتنمية.

الكلمات المفتاحية: السكان؛ التنمية؛ النظريات السكانية؛ مؤشرات التنمية؛ النمو السكاني.

* ريم بن زايد

أستاذة محاضرة "ب"

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- الجزائر

Abstract

The issue of population and development is one of topics that has attracted the attention of many thinkers, researchers and decision makers, the study of this topic contributes to the understanding the interrelationship between population and development phenomena and this by identifying and analyzing the effects of population variables on the process of Development in various fields, And all of that enable planners and decision makers to make appropriate decisions and develop appropriate population policies aligned with development objectives.

Through this article, we try to address this topic by reviewing the most important concepts and theoretical foundations of the relationship between population and development.

Keywords: population; development; population theories; development; indicators; population growth.

Résumé

Le thème de la population et du développement est l'un des sujets qui a retenu l'attention de nombreux intellectuels, chercheurs et décideurs, d'autant plus que l'étude de ce sujet contribue à comprendre la relation mutuelle et imbriquées entre les phénomènes de population et de développement et ce par l'identification et l'analyse des effets des variables démographiques sur le processus Développement dans divers domaines, qui permettent aux planificateurs et aux décideurs de prendre les décisions appropriées et d'élaborer des politiques démographiques appropriées en fonction des objectifs de développement.

À travers cet article, nous essayons d'aborder ce sujet en examinant les concepts les plus importants et les fondements théoriques de la relation entre la population et le développement.

Mots clés: Population ; Développement ; Théories de la population ; Indicateurs de développement ; Croissance de la population.

* Corresponding author, e-mail: rim_demo83@hotmail.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2019.

I - مقدمة

يتميز كل بحث علمي بتنوع المعارف والدراسات القائمة على مفاهيم وأسس نظرية مبنية على مختلف الآراء والتصورات الخاصة بالباحثين والمفكرين كل حسب مجال دراسته وحسب العصر الذي عايشه.

يعتبر موضوع السكان والتنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين منذ الأزل القديم وإلى يومنا هذا، ولا زالت تمثل الشغل الشاغل لأي باحث فهو موضوع العصر في المحافل والمؤتمرات الدولية، وخاصة وأن كل عنصر منها مبني على الآخر، فالسكان لن يزدهر حالهم ولن يتحسن وضعهم إلا بالتنمية، والتنمية أيضا لن تتحقق إلا بالسكان الذي يعتبر هدفها وأداتها في أن واحد.

فدراسة السكان والتنمية دراسة مبنية على علاقة مترابطة ومتشابكة تحتاج دوما للفهم والتفسير والتحليل المستمر للمختلف المتغيرات المتعلقة بكل عنصر منها، للوصول إلى حقائق تمكن الباحثين والمفكرين وصناع القرار لرسم خطط وسياسات سكانية تتماشى مع المسار التنموي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

- **الإشكالية**

إن وقتنا الحالي يفرض علينا الاهتمام المتزايد والبحث المستمر في مسألة السكان والتنمية، لأن بها يُحدد مستقبل الأمم ومصير الشعوب في الحاضر والمستقبل، فمن خلال هذا حاولنا الاهتمام بهذا الموضوع وطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم المفاهيم والأسس النظرية التي تبنى عليها العلاقة السكان والتنمية؟

- **الفرضيات**

وكإجابات أولية اقترحنا مجموعة من الفرضيات التي نطمح بأن تكون شاملة لجميع العناصر الخاصة بدراستنا وتتمثل فيما يلي:

- كل بحث أو دراسة تحتاج منا تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة به.
- موضوع السكان والتنمية كان ولايزال محل اهتمام العديد من المفكرين في الماضي والحاضر.
- العلاقة بين السكان والتنمية علاقة متبادلة وطيدة.
- كان للتنمية دور في تغيير المسار الديموغرافي في العالم.

- **الهدف من الدراسة**

كما سبق وقلنا أن موضوع السكان والتنمية من مواضيع الساعة، التي نالت اهتمام الخبراء الاقتصاديين والديموغرافيين وصناع القرار في العالم ككل، فهو موضوع واسع النطاق لا يشمل مجالا واحدا وإنما تتعدد فيه المجالات لذلك يجعل منه ذو أهمية كبيرة، فمن خلال دراستنا هذه نهدف إلى إبراز مجموعة من النقاط أهمها:

- استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل عنصر من عناصر الموضوع، وأهم مميزاته والمؤشرات الخاصة به، بهدف الاسهام في الاثراء العلمي للموضوع.
- التعريف بأهم وجهات النظر الخاصة بالمفكرين الذين كان لديهم إهتام خاص بمسألة السكان والتنمية، وأيضا استعراض ام المؤتمرات التي تعلقت بذلك.
- إبراز أهم مميزات العلاقة بين السكان والتنمية من عدة جوانب.
- التطرق إلى نظرية التحول الديموغرافي ودور التنمية في إحداث هذا التحول من خلال تتبع المراحل الخاصة بالنظرية وأهم مميزاتها.

أولا - عموميات حول السكان والتنمية

1) عموميات المتعلقة بالسكان:

1.1 مفهوم الدّيموغرافيا:

الدّيموغرافيا بالإنجليزيّة Demography المعروفة بعلم السكّان فهو العلم الذي يدرس المجموعة السكانية من حيث الخصائص الكميّة أو العددية، كالنموّ السكاني، والحجم، وهيكليّة السكّان، والكثافة والتوزيع السكاني، بالإضافة إلى الخصائص النوعيّة، ومنها العوامل الاجتماعيّة، مثل: التّنمية، والتّعليم، والتّغذية، والثّروة[1].

وتُعرَّف الدّيموغرافيا بأنّها الإحصاءات التي تشمل الدّخل، والمواليد، والوفيات، وغيرها ممّا يُساهم في توضيح التغيُّرات البشريّة[2]، ومن التّعريفات الأخرى لها هي علم إحصائيّ اجتماعيّ وحيويّ، يعتمد على دراسة مجموعة من الإحصاءات حول الأفراد[3].

2.1 الظواهر السكانية و أنواعها:

✓ **حجم السكان:**

هو مصطلح المقصود به: عدد الافراد في مكان معين وفي وقت معين.

*من السهل على دارسي علم السكان حصر عدد السكان اذا كان هذا العدد موجود في مساحة صغيرة من الارض ولكن من الصعب حصر عدد السكان في مساحة كبيرة لذلك نقوم بالتعداد السكاني على فترات متقاربة من خلال تسجيل عدد حالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق التي تفيد في التسجيلات الحيوية.

✓ **نمو السكان:**

يقصد به اختلاف في حجم السكان في المجتمع، كما هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة[4].

كما يرتبط النمو السكاني بمفهومي التضخم وأزمة السكان وذلك لأنه لا توجد هناك مجموعة من البشر تعيش حالة ستاتيكية ثابتة، وإنما تتميز بالحركة والتغير[5].

محدداته:

أ- **المواليد:** تعتبر المواليد من أهم محددات النمو السكاني فهو يؤثر في نمو و زيادة حجم السكان أو ثباته و تحديد نوعه و معدلاتها تتفاوت من مجتمع لأخر، يرتبط مفهوم المواليد بالخصوبة باعتبارها تشير إلى المعدل الفعلي للمواليد كما تشير إلى القدرة على الإنجاب.

معدل الخام للمواليد= (عدد المواليد في السنة X/ متوسط عدد السكان في نفس السنة) ×1000

ب- **الوفيات:** تعتبر الوفيات من العوامل الحيوية للسكان حيث أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على حجمهم وتركيبهم كما تعمل على إنقاص عدد الأفراد وتختلف معدلات الوفيات من مجتمع إلى أخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في المجتمع نفسه، بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية التي تحدث بسبب الحوادث والانتحار والجرائم والحروب إلخ[6].

معدل الخام للوفيات= (عدد الوفيات في السنة X/ متوسط عدد السكان في نفس السنة) ×1000

ت- **الهجرة:** هي انتقال السكان من مكان إلى آخر وتغيير مقر الإقامة بشكل دائم أو مؤقت لأسباب طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية...

أنواعها:

تصنف الهجرة إلى نوعين رئيسيين:

- **الهجرة الداخلية** :انتقال داخل حدود الوطن بين الريف والمدينة، ومنها النزوح الريفي.
- **الهجرة الخارجية أو الدولية** :انتقال خارج حدود الوطن ومنها هجرة العمال / هجرة الأدمغة...

3.1 التركيب السكاني:

يعتبر التركيب السكان حسب العمر و حسب النوع من العوامل التي لها علاقة بالظواهر الديموغرافية و الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، فمثلا ارتفاع نسبة الشباب على باقي الفئات العمرية الأخرى يعتبر كمؤشر هام لتوفر يد عاملة كما أن هذه الفئة العمرية تتميز عن غيرها بارتفاع معدلات الخصوبة ، و أيضا بالنسبة لفئتي الطفولة و الشيخوخة اللتان تعتبران من الفئات المستهلكة و الغير المنتجة و التي ترتفع فيها نسبة الوفيات، كما ان التركيب البنيوي للسكان يكشف عن الزيادة و التناقص الذي يشمل كل من النساء و الرجال حسب الأوضاع و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

✓ **التركيب العمري للسكان:**

تختلف فئات العمرية للسكان من مجتمع لأخر ، و لهذا الاختلاف أثر على نمو السكان ، فالمجتمع الفتي يتميز بقوة بشرية هامة ذات فعالية اقتصادية ، فالتركيب العمري يساعد على التعرف على مستقبل النمو السكاني لأي مجتمع، و يمكن تمييز ثلاث تقسيمات للتركيب العمري للسكان حسب الفئات العمرية الكبرى:

- الفئة العمرية الصغرى أو الأطفال الأقل من 15 سنة.
- الفئة النشيطة المحصورة ما بين 15-64 سنة.
- الفئة المسنة من 65 فما فوق.

✓ **التركيب النوعي:**

ترجع أهمية التركيب النوعي إلى كون الفرد ذكرا او أنثى، فالنوع يحدد أدوار الافراد الاجتماعية منها و الاقتصادية التي يقومون بها في حياتهم، و قد تختلف نسبة الذكور عم نسبة الاناث من مجتمع لأخر وقد تتساوى النسبة ، وقد تزيد أو العكس.

فالتركيب النوعي يعتبر من الأكثر المقاييس استعمالا لمعرفة التوازن بين السكان ، و اهم المقاييس العددية التي تهتم بقياس النوع في المجتمع ما يلي:

معدل الذكورة أو الأنوثة في المجتمع = عدد الذكور / اجمالي عدد السكان ×1000

نسبة الذكورة و الانوثة في المجتمع = إجمالي عدد الذكور /إجمالي عدد الإناث ×100

4.1 توزيع السكان والكثافة السكانية:

✓ **التوزيع السكاني:**

يعتبر موضوع توزيع السكان عبر المجال الجغرافي سواء حسب القارات أو الأقاليم أو الدول أو حسب الوحدات الإدارية) ولايات , دوائر, بلديات (على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على معالم الانتشار السكاني ومدى التجانس والتباين في توزيع السكان , هذا من جهة ومن جهة أخرى ضرورة معرفة الطاقة البشرية للدولـة حسب

الوحدات المذكورة لتوطين مختلف المشاريع الإنمائيـة والخدماتيـة واستصلاح المجال الذي يعتبر الإنسان أحد عناصره الأساسية.

- **طرق قياس توزيع السكان:**

توجد أساليب عديدة لقياس التركز والتشتت منها التوزيع المطلق والتوزيع النسبي للسكان , كثافة السكان العامة , الكثافة الفيزيولوجية...إلخ.

- **التوزيع العددي المطلق والنسبي للسكان:**

إن من أبسط الطرق لقياس توزيع السكان الانطلاق بمقارنة توزيع العدد المطلق للسكان حسب الأمكنة ثم التوزيع النسبي للسكان ويقاس كالتالي:

عدد سكان الوحدة الإدارية (x) ×100 /مج عدد سكان الوحدات الإدارية المكونة لمنطقة الدراسة

ويعبر هذا المقياس عن الأهمية النسبية أو الثقل النسبي للسكان ومدى مساهمة كل وحدة إدارية في المجموع الكلي للسكان .

ويمتاز هذا المؤشر بعدة مزايا منها توفر البيانات عنه وسهولة حسابه وفهمه وإيصاله لدى الخاص والعام على حد سواء , ونظرا لهذه المحاسن يستخدم بكثرة للتعبير عن الكثرة والندرة السكانية ومن هنا فهو مفيد نوعا ما لاستخدامه كمعيار أولي لتحديد درجة الثقل السكاني حسب الأمكنة لتوطين الأنشطة الاقتصادية والخدماتية ومعيار لتوزيع القوة الإنتاجية والاستهلاكية[7]. مثلا: **نسبة سكان الجزائر = ع. سكان الجزائر /100× مج سكان شمال إفريقيا**

5.1 الكثافة السكانية:

الكثافة السكانية هو مقياس ديمغرافي يُستخدم عادةً في علم السكان لقياس معدّل عدد السكّان المُتواجدين في مَنطقة جغرافيّة مُعيّنة في فترة منتصف العام مثل الدول أو المدن أو أي منطقة مأهولة بالسكان، ويُقسم هذا الرقم على المساحة الكلية للمَنطقة الجغرافية والتي تُقاس بالكيلومتر المُربّع[8].

كيفية حساب الكثافة السكانية إنّ قانون الكثافة السُكانية المُستخدم هو: عدد السكان في منطقة ما مقسوم على المساحة الكلية للمنطقة، أي حاصل قسمة عدد السكان على مساحة المنطقة، والوحدة التي تُقاس فيها الكثافة السكانية هي (نسمة/كم2). ولحِساب الكثافة السكانية يجب في البداية البدء بتَحديد المَنطقة الجغرافية المُراد حساب الكَثافة السكانية فيها، وتحديد مساحتها وحدودها، ثم جمع البيانات والأرقام حول التعداد السكاني للمَنطقة الجغرافية، والحرص على استخدام أرقام حديثة.

6.1 درجة التزاحم السكاني:

يُستخدم هذا المقياس لتحديد كثافة السكان تبعاً لعدد الغرف، ويُعد من أنسب الطرق لقياس نسبة التمركز في المدن، ويُحسب من خلال: عدد السكان الإقليم أو المنطقة / عدد الغرف التي يسكنونها.

2) عموميات عن التنمية:

1.2 التطور التاريخي للمفهوم التنمية:

- تاريخيا ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا كبيرا ووثيقا بالنمو الاقتصادي، إذ كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما يحققه هذا المجتمع من معدلات النمو الاقتصادي مقبول، بمعنى أخر مستوى التنمية يكون وفق النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع.
- لقد عرفت الأمم المتحدة للتنمية عام 1955" بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وهذا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادئه".
- ثم عرفتها سنة 1956:"بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[9]".
- إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم فيه لارتفاع بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية، أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية كلها.
-إن تعريف التنمية في مفهومها العام "هي مجموعة من العمليات المخططة و الموجهة ,تحدث تغيرا في المجتمع، لتحسن ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات و تحقيق الاستغلال المثل للإمكانات و الطاقات، وهذا بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[10]".
الجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية حسب الفترات من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قمة الأرض سنة 1992 في ريودي جانيرو (البرازيل)[11]:

2.2 أنواع التنمية و أهدافها:

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات.	التنمية=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل.
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية.
4	منذ 1990 إلى يومنا هذا.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان.
5	منذ قمة الأرض 1992	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+التوزيع العادل لنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية+ و البيئية.

أ. أنواع التنمية: تنقسم التنمية إلى ثلاث أقسام وهي كالتالي:

✓ **التنمية الاقتصادية:** وهي الأكثر شيوعا وهي تنصب على الجوانب المادية و الاقتصادية و الإنتاجية في المجتمع, وهي تعرف بأنها تلك الإجراءات و التدابير المخططة في تغير هيكل الاقتصاد القومي, بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبرة محددة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع(12).

✓ **التنمية الاجتماعية :** هي عمليات التغير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي و خصائصه, بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد و تنظيم سلوكهم و تصرفاتهم, وهي تهتم بدراسة مشاكلهم على اختلافها وهي تتناول كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للإفراد, فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المعتمدة و المنظمة للأفراد و الجماعات لتحقيق هدف معين.

✓ **التنمية المجتمعية :**وهو النوع الذي يتألف من نوعين الاقتصادي و الاجتماعي ,لذلك يطلق عليها بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية, أي بين ا الموارد البشرية والغير البشرية وبهدف تحقيق استراتيجية عامة للدول.

ب.الأهداف العامة لتنمية:

-تحقيق النمو واستمراره في مختلف المجالات.
-تلبية الحاجات الأساسية للسكان (العمل –الغداء-السكن-الصحة-التعليم).
-تأمين المستوي الدائم للسكان.
-حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها.
-تعديل الاتجاه التكنولوجي والسيطرة على المشاكل المحلية لمسايرة التنمية في البلدان المتقدمة.

2.3 معيقات التنمية من الجانب الاجتماعي والاقتصادي:

تشكل معيقات التنمية تحديات أمام محولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها، فالنمو السكاني الكبير بالإضافة إلى أزمة التحضر هي من أهم هذه المعيقات.

✓ **الانفجار السكاني:**

لقد بلغ عدد سكان العالم في 2019 ب7،7 ملايير نسمة ,80 % منها تمثله البلدان النامية، فهذه البلدان تشهد نموا سكانيا كبيرا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، بزيادة سكانية سنوية مقدرة ب1.6% أي بما يقارب سنويا ب90مليون نسمة.

ووفقا لتقرير جديد للمنظمة الأمم المتحدة من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الحالي البالغ 7.6 مليار نسمة إلى 8.6 مليار في عام 2030، و9.8 مليار في عام 2050، و11.2 مليار في عام 2100 (13)

إن اختلال التوازن بين النمو السكاني الكبير والنمو الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية بالخصوص، يعتبر كعقبة كبيرة أمام مسار التنمية فيها لأنه يتسبب بمجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (كالفقر –البطالة- التغطية الغذائية – ضعف الخدمات الاجتماعية و الصحية...الخ) ,التي تكلف أموال ضخمة لمواجهتها ,مما ينجر عنها توفق وتأخر في انجاز المشاريع التنموية وتبقى هذه البلدان دائما في تخلفها وتبعيتها للخارج.

✓ **سوء التوزيع السكاني:**

إن تمركز السكان في مناطق الحضرية المتوفرة على كل المرافق الضرورية وتخليهم عن المناطق الريفي، يؤذي إلى اختلال فرص التنمية في كلتا المنطقتين حيث تشهد البلدان ارتفاع كبير في معدلات التحضر حيث يقدر ب أكثر من 70 % بالمقابل البلدان المتقدمة يقدر فيها التحضر ب50%، وهذا الاختلاف في تمركز السكان يؤذي إلى ظهور مشاكل كبيرة في الأوساط الحضرية مثل: تضخم المدن – التلوث بمختلف أنواعه –السكن العشوائي و البيوت القصديرية....إلخ.

4.2 المؤشرات التنمية[14]

لقياس التنمية لابد من استخدام العديد من المؤشرات، البعض منها مؤشرات اقتصادية والبعض منها مؤشرات بشرية سوف نستعرضها كالآتي:

أ. المؤشرات الاقتصادية:

تتنوع مؤشرات التنمية ولكن هناك اتجاها إلى التركيز بشكل رئيسي على المؤشرات الاقتصادية، المتمثلة في الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد.

✓ **الناتج القومي الاجمالي /للفرد الواحد:**

إن إعطاء تقييم للسلع والخدمات المنتجة في البلاد ما، يتم عن طريق حساب مجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في أي بلد ما خلال السنة .إن وظيفة الناتج القومي الإجمالي هو قياس درجة النمو الاقتصادي .دلالته الاقتصادية هي تصنيف الدول حسب درجة الفقر والغنى، ويقاس بقيمة الدولار(**USD**)

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي =إجمالي الناتج (الدخل) المحلي/عدد السكان

يمثل هذا مؤشر مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاهة الاجتماعي والعكس صحيح.

ب. مؤشر التنمية البشرية:

وقد تم تطوير مؤشر التنمية البشرية لمعالجة أوجه القصور والضعف في الناتج القومي الإجمالي بصفته مؤشر للتنمية، ويعتمد مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات السكان ومدى الرفاهية، حيث يسمى أيضا بمؤشر الرفاهية.

✓ **تعريف ومضمون هدا المفهوم:**

يتم تعريف التنمية البشرية على أنها عملية تؤذي إلى توسيع وإتاحة الفرص لكل فرد في أن يعيشوا حياة كريمة وصحية، وهده الفرص مختلفة وغير محدودة، وتشمل معظم القدرات الأساسية للتنمية البشرية:

- ✓ العيش مدة أطول وفي صحة جيدة.
- ✓ الوصول إلى مستوى في التعليم ومحو الأمية.
- ✓ توافر الموارد اللازمة للمستوى معيشي لائق لتكون القدرة في المشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر متعدد الأبعاد في التنمية، هناك أفكار كامنة وراء هذا الموضوع منذ العصور القديمة ,حيث قال أرسطو في هدا المجال :"الثروة ليست الحاجة التي نسعى إليها، لكن هي شيء مفيد و ضروري، ووسيلة للحصول على أشياء أخرى", وقال ايمانويل كانط :"لابد النظر إلى الإنسان كغاية في حد ذاته ليس كوسيلة لغرض أخر"، و قد تم تطوير نفس الأفكار في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين (الفيزيوقراط) مثل ادم سميث، روبرت مالتوس، جون ستيوارت ميل.

لكن في كثير من الأحيان فقد الاقتصاديين النظر إلى الهدف من التنمية الذي يتمثل في الوصول إلى رفاهية السكان، وما الاقتصاد إلا وسيلة لتحقيق ذلك.

✓ **معايير قياس مؤشر التنمية البشرية[15]:** يتم قياس مؤشر التنمية البشرية وفق ثلاثة معايير مترابطة فيما بينها وحسب أربع مؤشرات هي كالتالي:

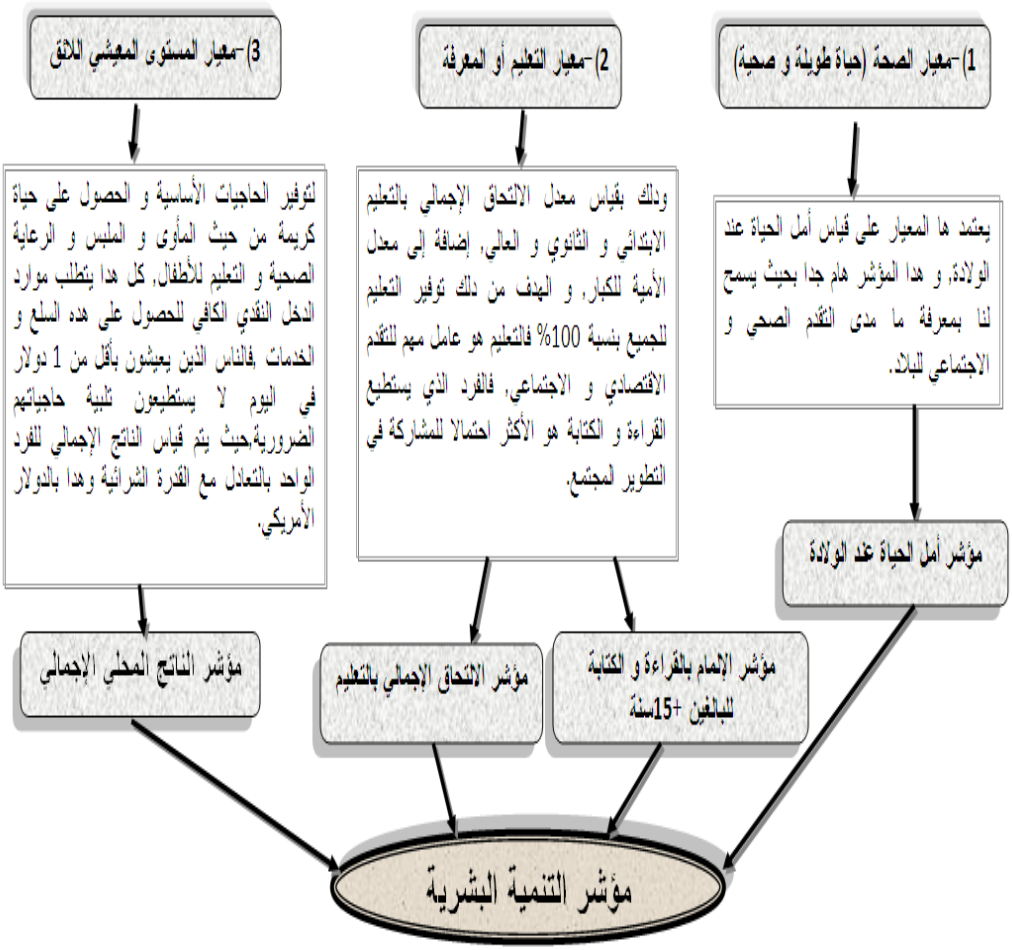

✓ **كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية:**

ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة وأقصى قيمة على مستوى العالم، بالنسبة لكل معيار من المعايير و بناءا على تقارير الأمم المتحدة، فإنه يتم استخدام القيم القصوى والدنيا للمؤشرات حسب الجدول التالي(16):

القيمة القصوى والأدنى لحساب مؤشر التنمية البشرية:

المعيار	القيمة القصوى	القيمة الأدنى
أمل الحياة عند الولادة بالسنوات	85	25
معدل الإلمام بالكتابة والقراءة %	100	0
معدل الإجمالي لتعليم %	100	0
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	40000	100

يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار كما يلي:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين 0 و1,و هو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان فيها ,حيث ترتفع القيمة كلما اقترب من القيمة العظمى و تنخفض كلما اقترب الدليل من الصفر, لذلك يتم تصنيف الدول تنازليا وفقا للدليل المحسوب كما يلي:

- دول ذات تنمية بشرية عالية من0.8فما فوق.
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة بين0.5 و أقل من 0.8.
- دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تحت0.5.

أ. حساب مؤشر أمل الحياة عند الولادة:

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ب. حساب مؤشر المعرفة (التعليم):

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه البلاد في كل من معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى البالغين، ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات.

ويتم في بادئ الأمر حساب معدلات الإلمام بالكتابة والقراءة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، ثم يتم جمع قيمتي هدين الدليلين بغرض إعداد مؤشر التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالكتابة والقراءة لدى البالغين (محو الأمية)، والثلث المتبقي للنسب الإجمالية للتعليم، ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

ت. حساب مؤشر الناتج المحلي الخام للفرد الواحد:

$$\text{مؤشر التعليم} = \frac{2}{3}(\text{دليل محو الأمية لدى البالغين}) + \frac{1}{3}(\text{دليل النسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم})$$

إن وظيفة الناتج القومي الإجمالي هو قياس درجة النمو الاقتصادي .دلالته الاقتصادية هي تصنيف الدول حسب درجة الفقر والغنى، ويقاس بقيمة الدولار(USD).

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

يمثل هذا مؤشر مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاهة الاجتماعي والعكس صحيح.

– يتم حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالتعادل مع القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي)، ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية.

– ولحساب المؤشر يتم استخدام اللوغاريتم الدخل وهو يحسب وفقا للمعادلة التالية:

ث- حساب مؤشر التنمية البشرية:

$$\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم(القيمة الحقيقية ن، م، خ" PIB')} - \text{لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB')}}{\text{لوغاريتم(القيمة القصوى ن، م، خ" PIB')} - \text{لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB')}}$$

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = \frac{1}{3}(\text{مؤشر أمل الحياة}) + \frac{1}{3}(\text{مؤشر المعرفة}) + \frac{1}{3}(\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي})$$

بمجرد الانتهاء من حساب المؤشرات يتم تحديد مؤشر التنمية البشرية على النحو المباشر، ويمثل هذا الدليل متوسط بسيط لمؤشرات الأبعاد الثلاثة وهو يحسب كالتالي:

ثانيا- الأسس النظرية للعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

التنمية والسكان مشكلتان حديثان مرتبطتان ترابط كبير، تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها، ودراسة أثار هذا الترابط والتأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية، وتشغل حيزا كبيرا من جهود المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والديموغرافيا على مستوى العالم كله.

1) نظرة المدارس الفكرية:

فيما يخص طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية، لم يكن للمدارس الفكرية المختلفة وجهة نظر واحدة ومتفق عليها في هذا الموضوع.

1.1 الفكر المالتوسي القديم: فإنهم كانوا ينفون العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية، أو بتعبير أخر يرون في السكان عاملا مستقلا ومنعزلا عن الحياة الاقتصادية، من الطبيعي أن يكون لدى المالتوسين القدامى أساس فكري لمثل هدا التصور أو وجهة نظر ,دلك أنهم يرون في الإنسان مخلوقا مستهلكا فقط، يعمل دائما على استنزاف الموارد الطبيعية باستمرار دون العمل على زيادتها فحسب, نظرية مالتوس فإنه يرى بأن النمو السكاني يتزايد وفق متتالية هندسية (1.2.4.6.8.16),أما الموارد الغذائية فهي تتزايد وفق متتالية حسابية(1.2.3.4....)، مما سيكون هناك اختلال التوازن بين النمو السكاني و الموارد المحدودة مما يجعل البشرية تواجه باستمرار مشاكل الكبيرة جراء هذه الزيادة السكانية[17],والحل الوحيد في رأيه لن يكون إلا بالتخلص من الزيادة السكانية بشتى الطرق، وإن كانت أحيانا من صنع الإنسان نفسه كإشعال الحروب ونشر الأمراض والأوبئة بين أفراد الشعوب .

2.1 ما بعد مالتوس: وتطويرا لفكره ظهرت المدرسة المالتوسية الجديدة التي قدمت للبشرية تصورا على قدر من التطرف أيضا حول العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية، فهم ينظرون إلى أن التخلف الذي تعاني منه معظم البلدان النامية سببه الوحيد الزيادات السكانية التي حققت ولازالت تحقق نسب عالية، وتناسوا وتجاهلوا مخلفات الاستعمار الذي ترك هذه البلدان في تخلف وتدهور كبير اقتصاديا واجتماعيا.

✓ وعلى خلاف وجهة نظر المالتوسية السالفة الذكر هناك تيارات فكرية أخرى تعالج مشكلتي السكان والتنمية من منظور مختلف تماما عما تبناه المالتوسيون، وهي في جوهرها مجموعة من أراء عدد من الباحثين والمفكرين يرون في النمو السكاني عاملا إيجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا يمكن اعتبار العامل السكاني مستقل عن عوامل التنمية.

3.1 حيث كان أولهم المفكر العربي **ابن خلدون** فهو في مقدمته المشهورة يرى" أن ثروة البلد هي سكانه المحبون للعمل، وأما نمو العاملين وتقسيم العمل ونمو المدن فهو الطريق الرئيسي لتراكم الثروة".

4.1 إضافة إلى الاقتصادية الدنماركية **استل بوسروب** التي وضعت في عام 1965 الجدل القائم للعلاقة بين النمو السكاني وإنتاج الغذاء[18] بصورة مخالفة تماما لمالتوس، فقد بدأت بحثها بالقول أن النمو السكاني يعتبر هنا كمتغير مستقل، ففي رأيها النمو السكاني السريع يزيد من نسبة الشباب الذين يمثلون خزانا للإبداع والاختراع، وهو محرك للتغيير التقنيات نحو الأحسن و خاصة في القطاع الزراعي[19].

5.1 كما أن العديد من **المؤتمرات** المهتمة بمشكلة السكان والتنمية كان لها وجهات نظر مماثلة لما ذكر أعلاه، إذ تؤكد في مقرراتها النهائية الدور الايجابي للسكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي مؤتمر بوخارست سنة 1974 تقرر مثلا عدم عزل عامل السكان عن عامل التنمية ولا يمكن إعطاء العوامل السكانية دورا سلبيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 كما أكد مؤتمر مكسيكو سنة 1984 أن السكان جزء أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن برامج التنمية يجب أن تعكس الروابط المعقدة بين السكان والبيئة والتنمية.

ومن خلال كل هذا فإن طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية ,إنما يحددها الوجود البشري على سطح الأرض ,فالإنسان بما وهبه الله عز وجل من مميزات يختص بها عن سائر الحيوانات، لا يمكن النظر إليه على أنه مستهلك فقط فهو مستهلك ومنتج في أن واحد.

2) العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

إن هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث كل منهما يتأثر ويؤثر على الأخر، سنتناول كل من أثر التنمية على النمو السكاني وأثر النمو السكاني على التنمية.

أ) -أثر التنمية على النمو السكاني:

للتنمية أثر كبير على النمو السكاني و ذلك لما تحدثه من تغيير في معدلات الولادات والوفيات في المجتمع, ولمعرفة هذا الأثر نقوم بقياس أحد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به لتمكن من معرفة تأثيره على النمو السكان ومن تم نعمم النتيجة على باقي المؤشرات التنموية الأخرى, المختلفة ,فنأخذ مثلا : مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ,فارتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهرا من مظاهر التنمية ونتيجة من نتائجها والذي يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الوفيات فبفضل زيادة الدخل الفردي يتم تحسن مستوى الصحي والمعيشي للفرد، حيث نجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الفردي ومعدل الوفيات، فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات، والعكس صحيح.

و أيضا يؤثر تحسن مستوى الدخل الفردي على معدل الولادات ولا كن تأثيره يختلف سواء سلبا أو إيجابا من مجتمع إلى أخر فقد يؤدي تحسن المستوى الدخل إلى تأخر سن الزواج وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي ارتفاع الخصوبة، كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستمارات وتحسين الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة للأفراد, وهذا ينعكس على مستوى التعليمي للأفراد من خلال توفير المؤسسات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية، علما بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج و يرفع مستوى الوعي مما ينقص من فترة الخصوبة وبالتالي يميل معدل النمو السكاني للانخفاض في سبيل محافظة الأفراد على مستوى معيشة مرتفع.

ب) -أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لم يكن للباحثين الديموغرافيين والاقتصاديين وجهات نظر موحدة حول أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل هناك اتجاهين أساسين حول هدا الموضوع سنذكر كل منها:

✓ **الاتجاه الأول:**

يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي على المسيرة التنموية للمجتمع وذلك انطلاقا من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع، وأنها تشكل عبئا يعرقل تقدمه واستمراره، حيث بني أنصار هذا الاتجاه وجهتهم معتمدين على ما يلي:

1. أثر النمو السكاني على سوق العمل:

النمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل ويزيد من مشكلة البطالة بأنواعها

المختلفة في المجتمع ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها مما يقود إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير مؤهلين و المدربين في سوق العمل، وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية يتوقف على درجة تأهيله وتدريبه فهذا يعني أن النمو المستمر لسكان يعرقل عملية التنمية, حيث يشير التقييم الوارد في تقرير مدير منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الفقراء في البلدان النامية قد ازداد رغم الو ثائر السريعة للنمو الاقتصادي[20].

2. أثر النمو السكاني على الاستهلاك:

يرى مجموعة من المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد السريع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي، وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع.

كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك الناتج على زيادة السكانية في مجتمع ما يؤدي إلى استنفاد ما تقدمه الطبيعية من موارد بشكل سريع.

أما فيما يتعلق بالطلب على الخدمات فإنه يمكن القول: إن النمو السريع في عدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات سريعة أيضا، إذ أن زيادة أفراد المجتمع تعني زيادة في طلب على المدارس –الخدمات الصحية...الخ.

3. أثر النمو السكاني على الاستثمار:

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار، فإن النمو السكاني في نظرهم يتطلب تخصيص جزء أكبر من الدخل للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار.

وبالنتيجة فإن أنصار هذا الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها.

✓ **الاتجاه الثاني:**

يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير ايجابي على المسار التنمية في المجتمع إذ ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملا من عوامل دفع حركة التنمية وقد أظهروا أهميته فيما يلي:

*النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع (فئة الشباب) في الهرم السكاني، وبدلك زيادة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان، وهذا يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل باليد العاملة الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمر.

*يعتبر هدا الاتجاه أن الإنسان هو صانع التنمية وجني ثمارها فلا تنمية اقتصادية واجتماعية بدون العامل البشري بفكره وقوته.

ثالثا- دور التنمية في إحداث التحول الديموغرافي في العالم :

1) نظرية التحول الديموغرافي[21]:

وضعت نظرية التحول الديموغرافي في سنة (1929) من قبل الديموغرافي الأمريكي (لاندري)، فقد لاحظ التغيرات او التحولات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات الصناعية على مدى ال(200) سنة الماضية، فوصلت معظم البلدان المتقدمة الى المرحلة الثالثة او الرابعة، والغالبية العظمى من البلدان النامية الى المرحلة الثانية او الثالثة ، وكما لخص المراحل المتعاقبة التي تمر بها المجتمعات البشرية للانتقال من نظام ديموغرافي (تقليدي) يجمع بين ولادات ووفيات مرتفعة الى نظام ديموغرافي (عصري) يجمع بين ولادات ووفيات منخفضة . وتنص هذه النظرية على أن التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب الثورتين الزراعية والصناعية أدى الى انخفاض كل من معدلي الولادات والوفيات على حد

سواء ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني اذ يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي وما يحدثه من تحسن في مستوى المعيشة، وارتفاع دخل الفرد الى انخفاض النمو السكاني من خلال خفض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً أي ان معدل نمو سكان معين يميل الى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

وتوصلت نظرية الانتقال الديموغرافي الى حد ما تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير السكاني، فهي تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي شهدتها المجتمعات البشرية عندما اتجهت نحو سكنى المدن والتصنيع ،فجاءت هذه النظرية كوسيلة لشرح وتفسير الاتجاهات الديموغرافية في أوربا التي لم تتطابق مع آراء مالثوس وقد هيمنت على الجزء الرئيس من فكر الديموغرافيا الاجتماعية، إذ أن عدداً كبيراً جداً من الأعمال النظرية والتجريبية اتجهت للبحث في القضايا التي أثارتها أفكار ومتبنيات النظرية، وأن الهيمنة التي أحرزتها نتجت عن كونها احدى الحقائق الديموغرافية التي تعرضت لتغيير الخصوبة السكانية، فهي تمتلك بعض الجاذبية لكونها توفر وجهة نظر ذات بعد عالمي، وكما وفرت الحد الأدنى من الفائدة للعالم الاجتماعي فيما يتعلق بمحددات وعواقب التحول السكاني.

2) مفهوم التحول الديموغرافي:

هو الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات الولادات والوفيات في مستويات أعلى، إلى نظام عصري للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات الولادات والوفيات في مستويات أدنى، وينتج عن هذا التحول الديموغرافي استقرار معدل النمو الطبيعي (معدل الولادات والوفيات) عند حده الأدنى بعد مرور بثلاث مراحل.

التمثيل رقم 01: يمثل الشكل الكلاسيكي للتحول الديموغرافي[22].

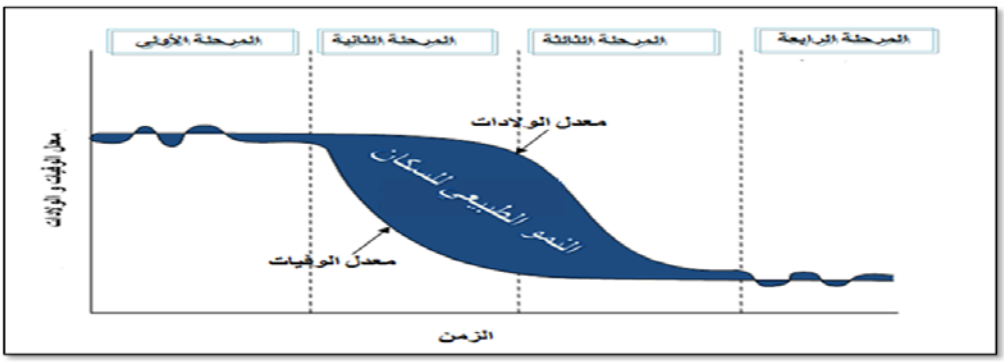

3) مراحل التحول الديموغرافي:

يمر سكان العالم خلال فترة عيشهم وتطورهم في منطقة ما بثلاث مراحل رئيسية وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: يمكن أن يطلق عليها بمرحلة ما قبل التطور، وتتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الخصوبة التي تصل إلى حدها الأقصى وارتفاع معدلات الوفيات عند جميع الفئات العمرية من السكان وخاصة عند الأطفال الرضع.

ويعود سبب هذا الارتفاع في معدلات الخصوبة إلى:

1. تدني الوضع الاجتماعي للمرأة.
2. غياب الوسائل المأمونة لتنظيم الأسرة.

3. ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حيث كان ينظر إلى الزيادة أعداد المواليد كوسيلة تعويض للأطفال المتوفين الذين كانوا يشكلون عمادا اقتصاديا للعائلة، فقد كانت حتمية لولادة 10 أطفال مثلا[23].

4. أما ارتفاع الوفيات في مختلف الفئات العمرية الأخرى فيعود إلى حالة الجهل والفقر التي كان يحييها السكان، إضافة إلى انعدام أساليب الوقاية والعلاج وضعف الخدمات الطبية.

5. انتشار الأمراض السارية والمعدية التي كانت تأتي على شكل وبائي كبير تحصد عشرات الآلاف من الأرواح في فترات متقاربة مثل أوبئة الجدري-الطاعون-الحصبة-الملا ريا-السل، فهذه الأوبئة كان لها بالغ التأثير على الزيادة السكانية.

المرحلة الثانية: تعتبر هده المرحلة بداية لتطور الاجتماعي والاقتصادي للسكان في منطقة ما من العالم، وتتميز بارتفاع نوعي للمستوى المعيشي للسكان نتيجة للزيادة المعارف المختلفة، ومنها معرفة أسباب الوفيات وأساليب الوقاية والعلاج، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في أعداد وفيات الأطفال الرضع, إلا أن هذا الانخفاض المستمر في الوفيات لا يقابله انخفاض مماثل في عدد المواليد وهدا نتيجة لاستمرار تدني وضع المرأة والحاجة لمزيد من الأطفال لدعم اقتصاد العائلة, لدلك شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبير ومتزايدا للنمو الطبيعي للسكان ,بحيث أطلق عليها بما يسمى بالانفجار السكاني , وهذا الذي قد حدث بالفعل في العالم[24],فقد قفز عدد السكان من مليار واحد عام 1800 إلى مليارين عام 1932 إي تضاعف خلال 132 سنة ,ووصل حاليا إلى 7 ملايير ,بزيادة قدرها 5 ملايير خلال 79 سنة.

المرحلة الثالثة: مع ازدياد مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة المعارف المختلفة والتطور التقني بحيث يستمر الانخفاض في معدلات الوفيات إلى الحد الذي تسمح به التقنيات المتوفرة، ويقابل دلك انخفاض في معدلات الخصوبة نتيجة لتحسن وضع المرأة الاجتماعي وخروجها إلى العمل واكتشاف مختلف الطرق لمنع الحمل وتكون نتيجة هذا انخفاض في معدل النمو الطبيعي.

النتائج التي تم إليها

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

– موضوع السكان والتنمية موضوع ذو اتساع كبير يشمل عدة مجالات، دراسته تتطلب منا الاجتهاد والبحث وتحديد الدقيق لأي جانب نريد التطرق إليه، للوصول إلى أهداف المرجوة.

– لقد لقي موضوع السكان والتنمية اهتماما خاصا وكبيرا من قبل مجموعة من المفكرين، فمنهم من رأى في السكان مصدر شؤم وعرقلة للمسار التنمية، ومنهم من يراه كمصدر هام وضروري لدفع عجلة التنمية والازدهار، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمرات الدولية المعنية بالسكان والتنمية التي أوضحت معظمها بضرورة التوفيق بين عنصر السكان والتنمية، وأكدت على عدم عزل عنصر عن أخر لأن ذلك يعتبر مشكلا بحد ذاته.

– فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية فهي علاقة وثيقة وتكاملية كل عنصر فيها يتأثر ويؤثر في الأخر، سوآءا بالسلب أو بالإيجاب.

– أما فيما يتعلق بنظرية التحول الديموغرافي فنجد أنها تحدد لنا العلاقة بين التنمية والنمو السكاني، فمن خلال تتبعنا للمراحل المختلفة الخاصة بها نجد أنه كان للتنمية دور في تغيير المسار الديموغرافي لسكان العالم، فالمرحلة الأولى التي كانت قبل الثورة الصناعية تميزت بارتفاع المواليد يقابله ارتفاع الوفيات مما نجر عنه انخفاض معدل النمو السكاني وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل: كالفقر-الجهل-سوء

الأوضاع الصحية وتفشي الأمراض والأوبئة-ا-لزواج المبكر..إلخ، ولكن بعد الثورة الصناعية بدأت البحوث العلمية والتكنلوجية، تحسنت الأوضاع المعيشية والصحية بعد اكتشاف اللقاحات والأدوية ضد الأمراض والأوبئة، أدت إلى تخفيض معدلات الوفيات، ليشهد بعد ذلك النمو السكاني تزايدا مستمرا ليحقق بذلك اعدادا قياسية في مدة زمنية قصيرة، لذلك نقول أن التنمية كان لها دور في إحداث تغيير على المسار الديموغرافي للسكان العالم.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم مختلفة حول السكان والتنمية، ومن خلال أيضا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، وجدنا أن السكان والتنمية هما عنصران هامان يرتبطان ببعضهما ارتباطا كبيرا، فكلاهما يتأثر ويؤثر بالأخر سواء بالسلب أو بالإيجاب، وهذا حسب ما نجح به الباحث أو المخطط في التوفيق بين المتغيرات السكانية والتنموية، لذلك يحتاج منا هذا الموضوع للبحث الدائم والفهم المستمر لهذه العلاقة وتحليلها تحليلا صحيحا يمكننا من النجاح والرقي بمستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة.

الهوامش:

1) http://www.businessdictionary.com/definition/demography.htmlLe10-10-2018.a 21 :05

2) https://en.oxforddictionaries.com/definition/demography Le 10-10-2018.

3) http://www.dictionary.com/browse/demography?s=t Le 10-10-2018.

4) علي عبد الرزاق الجبلي (1984)، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 196.

5) عبد المنعم عبد الحي (1967)، علم السكان، المكتب الجامعي الحديث القاهرة، ص 92.

6) منير عبد الله كرادشة (2010)، علم السكان، عالم الكتب الحديث، ص143.

7) أبو رسلان (2010)، طرق وأساليب قياس توزيع السكان، تم الاضطلاع عليه في الموقع الالكتروني **http://www.startimes.com** بتاريخ 22-10-2018

8) محمد مروان (2017)، كيفية_حساب_الكثافة_السكانية، تم الاضطلاع عليه في الموقع الالكتروني mawdoo3.com بتاريخ 22-10-2018

9) محي الدين نصرت (1971) ,تنمية المجتمعات الريفية ,مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية, القاهرة,ص200-201

10) Giddens A (1991), « Sociology » polity press,Oxford,p50-57

11) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 286-287.

12) محمد شفيق (1999) ,التنمية و المشكلات الاجتماعية, المكتب الجامعي الحديث ,الاسكندرية ,ص19.

13) عبد الباسط محمد حسن (1980) ,التنمية الاجتماعية في مصر, معهد البحوث و الدراسات العربية, المطبعة العالمية,ص90.

14) أخبار الأمم المتحدة (2019)، تزايد سكان العالم، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة، تم الاضطلاع عليه في الموقع الالكتروني www.un.org le 01-05-2019

15) Dr, ESSAN Kodia Valentin (2008-2009), COURS DE GEOGRAPHIE DU DEVELOPPEMENT, UNIVERSITE DE COCODY, INSTITUT DE GEOGRAPHIE TROPICALE, Année académique,p3.

16) ONU, Bureau du rapport de development human

17) Rapport Mondial sur le Développement Humain-PNUD.

18) محمد شفيق (1999)، نفس المرجع، ص131.

19) زهير ظافر (2010)، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة، جامعة بشار الجزائر، ص74.

20) فوزي عبد السهاونة (2002)، جغرافية السكان، دار النشر والتوزيع، قسم الجغرافيا، جامعة الأردن، ص79.

21) Employment Growth, And Basic Needs(1976), A One World problème, Geneva, p. 23.

22) لمياء فليح ابراهيم حمزة الصليخي (2017) ، نظرية التحول الديموغرافي، ، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، جامعة بابل، تم الاضطلاع عليه في الموقع الالكتروني http://humanities.uobabylon.edu.iq بتاريخ01-05-2019

23) Pierre DEBOUVRY/GEPM (2007), LES GRANDES ÉVOLUTIONS DE LA POPULATION MONDIALE, p27

24) الذكتور أحمد قطيطات (2007) ,الهبة الديموغرافي في الوطن العربي ,المؤتمر الإحصائي العربي الأول ,عمان الأردن,13 نوفمبر 2007,ص403.